

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞϞϞ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الإثنين 18 أكتوبر 2021

العدد 630

في هذا العدد

- 02..... افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....
- 06..... جلالة الملك يهنئ السيد النعم ميلولة بمناسبة انتخابه رئيسا.....
- 07..... جلسات انتخاب الرئيس ومياكل المجلس.....
- 12..... اجتماعات وقرارات المكتب.....
- 13..... جلسات لتقديم ومناقشة البرنامج الحكومي.....
- 15..... أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....

■ **جلالة الملك يوجه خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة**

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الجمعة 8 أكتوبر، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة:

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، يسعدنا أن نترأس افتتاح الدورة الأولى للبرلمان، من هذه الولاية التشريعية الجديدة.

ونفتنم هذا الموعد الدستوري، لتهنئة أعضاء البرلمان، ومن خلالكم كافة المنتخبين، على الثقة التي حظيتم بها، داعين الله تعالى لكم جميعا، وللحكومة الجديدة، بالتوفيق في مهامكم.

ونود أن نشيد هنا، بالتنظيم الجيد، والأجواء الإيجابية، التي مرت فيها الانتخابات الأخيرة، وبالمشاركة الواسعة التي عرفتها، خاصة في أقاليمنا الجنوبية.

وقد كرست هذه الانتخابات انتصار الخيار الديمقراطي المغربي، والتداول الطبيعي على تدبير الشأن العام. فالأهم ليس فوز هذا الحزب أو ذاك، لأن جميع الأحزاب سواسية لدينا.

وتأتي بداية هذه الولاية، في الوقت الذي يدشن فيه المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية.

ونود أن نؤكد هنا، على ثلاثة أبعاد رئيسية.

وفي مقدمتها، تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات.

وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

يخص البعد الثاني، تدير الأزمة الوبائية، ومواصلة إنعاش الاقتصاد.

وقد حققنا، والحمد لله، الكثير من المكاسب، في حماية صحة المواطنين، وتقديم الدعم للقطاعات والفئات المتضررة.

وقد قامت الدولة بواجبها، في توفير اللقاح بالمجان، الذي كلفها الملايير، وكل الحاجيات الضرورية، للتخفيف على المواطن من صعوبة هذه المرحلة.

ولكنها لا يمكن أن تتحمل المسؤولية مكان المواطنين، في حماية أنفسهم وأسرهم، بالتلقيح واستعمال وسائل الوقاية، واحترام التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية.

ومن جهة أخرى، يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما.

فبفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021. وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي، خلال هذه السنة، نموا متميزا يفوق 17 في المائة، بفضل الجهود المبذولة لعصرنة القطاع، والنتائج الجيدة للموسم الفلاحي.

كما حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا، في عدد من القطاعات، كصناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية والكهربائية.

ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي. وقد ساهمت هذه التطورات، في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات.

ورغم الصعوبات والتقلبات، التي تعرفها الأسواق العالمية، فقد تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1 في المائة، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة. وهي كلها مؤشرات تبعث، ولله الحمد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة، عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين. والدولة من جهة، ستواصل هذا المجهود الوطني، لا سيما من خلال الاستثمار العمومي، ودعم وتحفيز المقاولات.

وفي هذا السياق الإيجابي، ينبغي أن نبقى واقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وبروح الوطنية العالية، بعيدا عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية. أما البعد الثالث، فيتعلق بالتنزيل الفعلي للنموذج التنموي، وإطلاق مجموعة متكاملة، من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد.

وإننا نتطلع أن تشكل هذه الولاية التشريعية، منطلقا لهذا المسار الإرادي والطموح، الذي يجسد الذكاء الجماعي للمغاربة.

وهنا يجب التذكير، بأن النموذج التنموي ليس مخططا للتنمية، بمفهومه التقليدي الجامد، وإنما هو إطار عام، مفتوح للعمل، يضع ضوابط جديدة، ويفتح آفاقا واسعة أمام الجميع.

ويشكل "الميثاق الوطني من أجل التنمية"، آلية هامة لتنزيل هذا النموذج؛ باعتباره التزاما وطنيا أمامنا، وأمام المغاربة.

حضرات السيدات والسادة،

إن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته.

والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج.

وهي مطالبة أيضا، باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا.

وفي هذا الإطار، يبقى التحدي الرئيسي، هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص.

وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وبموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها.

ولهذا الغرض، ندعو لإجراء إصلاح عميق للمندوبية السامية للتخطيط، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي، وذلك باعتماد معايير مضبوطة، ووسائل حديثة للتتبع والتقييم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن بداية هذه الولاية التشريعية، تأتي في مرحلة واعدة، بالنسبة لتقدم بلادنا.

وأتم، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، مسؤولون مع جميع المؤسسات والقوى الوطنية، على نجاح هذه المرحلة، من خلال التحلي بروح المبادرة، والالتزام المسؤول.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى هذه المسؤولية الوطنية الجسيمة، لأن تمثيل المواطنين، وتدير الشأن العام، المحلي والجهوي والوطني، هو أمانة في أعناقنا جميعا.

قال تعالى: "ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن، فلا يخاف ظلما ولا هظما". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

■ جلالة الملك يهنئ السيد النعم ميارة بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين.



بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، برقية تهنئة إلى السيد النعم ميارة بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين.

وأعرب جلالة الملك، في هذه البرقية، عن تهنئته الخالصة للسيد ميارة على الثقة التي حظي بها من طرف مكونات المجلس.

ومما جاء في هذه البرقية "ولنا اليقين بأنك، بفضل

مشارك النضالي، وما تتحلى به من روح المسؤولية العالية، ولما هو مشهود لك به من غيرة وطنية صادقة، وإخلاص ووفاء لثوابت الأمة ومقدساتها، لن تدخر جهدا قصد النهوض بمهامك على أحسن وجه، والعمل، بمعية كافة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين، على ترسيخ المكانة المتميزة للمجلس في البناء المؤسسي الوطني، من خلال الرفع من أدائه، تشريعيا، ورقابيا، مع مواصلة تفعيل دوره في مجال الدبلوماسية الموازية، وكل ذلك في تكامل وانسجام مع مجلس النواب، لما فيه خدمة الصالح العام، والدفاع عن القضايا العادلة للأمة".

وأضاف جلالة الملك "وإذ ننوه بهذه المناسبة بالعمل المخلص والجاد لسلفك السيد حكيم بن شماش، فإننا ندعو الله تعالى أن يوفقك، وكافة أعضاء المجلس، لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين. مع سابغ عطفنا وموصول رضانا".

المصدر: ومع

جلسة انتخاب رئيس مجلس المستشارين



طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور عقد المجلس يوم السبت 9 أكتوبر 2021 جلسة عمومية خصصت لانتخاب رئيس مجلس المستشارين ترأسها السيد المستشار محمد عرشان.

وقد أسفرت هذه العملية الانتخابية عن انتخاب السيد نعم ميارة رئيساً جديداً لمجلس المستشارين.

ولهذه المناسبة ألقى السيد نعم ميارة كلمة في ما يلي نصها الكامل:

"بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

يسعدني، في هذه اللحظة المميزة، التي تم انتخابي فيها لتحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين، أن أعبر عن امتناني العظيم وشكري الكبير لكم جميعاً بمختلف انتماءاتكم السياسية وروافدكم النقابية والمحلية والمهنية، على الثقة التي منحتموني إياها، لتقلد هذه المسؤولية الوطنية النبيلة بثقلها الدستوري والمؤسسي وبأهمية الأدوار المناط بمجلس المستشارين القيام بها.

وأود أن أعتم هذه الفرصة كي أشكر التحالف المكون للأغلبية الحكومية على ترشيحي لهذه المسؤولية. إنه لشرف كبير أن أحظى بهذه الثقة الغالية. وإنها لمسؤولية جسيمة طوقتموني بها.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

اسمحوا لي أن أستثمر هذه المناسبة لأتقدم لكم بالتهنئة على الثقة التي حظيت بها من طرف الناخبات والناخبين. ولن يفوتني أيضاً، أن أتوجه بالشكر والعرفان والتنويه بجهود كافة المستشارات والمستشارين المنتهية ولايتهم، وفي مقدمتهم كل الرؤساء الذين تحملوا مسؤولية رئاسة المجلس، ونؤكد لهم أن المجلس سيظل مدينا لجهودهم ومساهماتهم في النهوض بأدواره التشريعية والرقابية والدبلوماسية.

وفي هذا السياق أقدم شكري وامتناني للإدارة البرلمانية على ما تقوم به من أدوار وما تنهض به من مهام، وأعبر عن تقديري لما تزخر به من كفاءات وطاقات لها مني كل الاحترام والتنويه.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم امام مسؤولية جسيمة وعظيمة، بالنظر للسياقات الوطنية والدولية المطروحة والتحديات الكبرى التي ينبغي علينا جميعا أن نرفعها تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ومنها على وجه الخصوص ما ورد في الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى للولاية الحادية عشر، والذي أكد فيه جلالته على ضرورة "تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية" من خلال أبعاد ثلاثة ومنها على وجه الخصوص تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا، ومواصلة إنعاش الاقتصاد والتنزيل الفعلي للنموذج التنوي وإطلاق جيل جديد من الإصلاحات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد خص دستور 2011 مجلس المستشارين بمكانة خاصة ومتميزة في البناء المؤسسي الوطني، بالنظر لتركيبته المتنوعة والمتعددة التخصصات المشهود لهم بالكفاءة والنضج السياسي في التعامل مع كل القضايا وفي كل المحطات، التي أغنوا من خلالها النقاش العمومي والحياة البرلمانية في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن أولوياتنا ترتبط أيضا بمواصلة هذا المسار، من خلال الانخراط القوي في تفعيل التوجيهات الملكية السامية، ومضامين البرنامج الحكومي المرتقب على المستوى التشريعي، والانتقال بالمجلس إلى مرحلة جديدة في تجسيد المقاصد الفضلى لتمثيل الأمة على المستوى التشريعي، كما الرقابي وفي تقييم السياسات العمومية كما في العمل الدبلوماسي، خدمة للصالح العام وللقضايا الوطنية الكبرى وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

وأمام مجلسنا اليوم، أيها السيدات والسادة، مهمة اختيار الآليات المناسبة لتعزيز هذه الدينامية، وضمان حضور المؤسسة في إطار من التوازن والتعاون مع باقي المؤسسات الدستورية وخصوصا مع مجلس النواب، وفي علاقة المؤسسة التشريعية بالحكومة، وتمكين هذه المجلس من الصورة التي تليق به أمام الرأي العام، في ظل الصلاحيات الدستورية الموسعة، والمسؤوليات الكبرى التي عكستها أهمية القضايا التي أثرت تحت هذه القبة، ومدى تفاعل مكوناتها مع قضايا مختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بل ومع مختلف المتدخلين.

وتبقى هذه الولاية حاسمة في ترسيخ المكتسبات وتحقيق المزيد من الاشعاع للنموذج المغربي المتفرد إقليميا ودوليا باستقراره وبقدرة مؤسساته على استيعاب التفاعلات المجتمعية والاقتصادية في إطار حضاري أصيل واستعداده الدائم للرفي بجياة المواطنين والمواطنات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين المحترمين،

إن الأنظار اليوم، على امتداد الوطن شاخصة باتجاه البرلمان والبرلمانيين، وهي تنظر بشغف يملؤه الأمل، أن تكون المخرجات بجسم الطموحات، وأن يرتقي المنتج التشريعي والرقابي إلى سقف الآمال المرجوة، في هذه المرحلة الواعدة بالنسبة لتقدم بلادنا.

لذلك، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا اليوم هو أن نواصل جميعا الارتقاء بالعمل البرلماني وتحويل مجلسنا الموقر إلى "فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية، وفي احترام تام لحقوق جميع المكونات، أغلبية ومعارضة، فرقا ومجموعات وأفرادا ونساء وشبابا.

إن التحدي الحقيقي هو قدرتنا الجماعية، بالفعل لا بالقول، على إثبات انتمائنا إلى حزب جامع حاضن، اسمه المملكة المغربية، بعيدا عن الانتماءات الأولية والانتماءات السياسية والحزبية الضيقة.. إن انتمائنا اليوم هو انتماء للوطن، ودفاعنا هو عن مصلحة الوطن على ما سواها...

حضرات السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين المحترمين

في الختام أجدد شكري وتقديري لثقتكم

• يدا في يد، لنواصل بكل صدق وأمانة صناعة الارتقاء بالعمل البرلماني؛

• يدا في يد لخدمة الصالح العام؛

• يدا في يد من أجل الوطن؛

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"

■ جلسة عامة لانتخاب هيكل المجلس.



عقد مجلس المستشارين، مساء يوم الأحد 10 أكتوبر 2021، جلسة عمومية خصصت لانتخاب أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء اللجان الدائمة، طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور.

وأسفرت عملية التصويت عن النتائج

التالية:

❖ السادة والسيدة أعضاء مكتب المجلس:

● السادة خلفاء الرئيس

- المستشار السيد محمد حنين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- المستشار السيد أحمد اخشيشتن عن فريق الأصالة والمعاصرة، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
- المستشار السيد فؤاد قديري عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
- المستشار السيد المهدي عمون عن الفريق الحركي، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
- المستشار السيد عبد السلام بلقشور عن الفريق الاشتراكي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

● السادة المحاسبون

- المستشار السيد محمد سالم بنمسعود عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، محاسب المجلس.
- المستشار ميلود معصيد عن الاتحاد المغربي للشغل، محاسب المجلس.
- المستشار السيد عبد الاله حفطي عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، محاسب المجلس.

● السادة الأمناء

- المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس.
- المستشار السيد جواد الهلالي عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أمين المجلس.
- المستشارة السيدة صفية بلفقيه عن الأصالة والمعاصرة، أمينة المجلس.

❖ السادة رؤساء اللجان الدائمة:

- المستشار السيد عزيز مكنيف عن الفريق الاشتراكي: رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان.
- المستشار السيد مسعود أكناو عن فريق الأصالة والمعاصرة: رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.
- المستشار السيد عبد الرحمن ابيلا عن التجمع الوطني للأحرار: رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.
- المستشارة السيدة نائلة مية التازي عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.
- المستشار السيد عبد الرحمن الدريسي عن الفريق الحركي: رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.
- المستشار السيد عثمان الطرمونية عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية.

كما تميزت هذه الجلسة العمومية بتقديم رؤساء وأعضاء الفرق والمجموعات النيابية بمجلس المستشارين

❖ السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية:

- المستشار السيد محمد البكوري: رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.
- المستشار السيد المرابط الحمار: رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.
- المستشار السيد عبد السلام البار: رئيس فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
- المستشار السيد امبارك السباعي: رئيس الفريق الحركي.
- المستشار السيد يوسف ايدي: رئيس الفريق الاشتراكي.
- المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم: رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
- المستشار السيد محمد يوسف العلوي: رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- المستشارة السيدة آمال العمري: رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل.
- المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
- المستشار السيد خليهن الكرش: منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
- المستشار السيد المصطفى الدحاني: منسق مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

■ بلاغ لمكتب مجلس المستشارين

الإثنين 11 أكتوبر 2021



عقد مكتب مجلس المستشارين يومه الإثنين 11 أكتوبر 2021 اجتماعاً برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس برسم الأسبوع الأول من ولايته الجديدة. في مستهل هذا الاجتماع، است حضر السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب التحديات والرهنات التي تفرضها المرحلة على البرلمان، مؤكداً عزم المجلس على لعب كامل أدواره على مستوى التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وكذا على صعيد مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ضمن رؤية مولوية متبصرة لمغرب المستقبل.

وعلى صعيد آخر، فقد تداول مكتب المجلس في الجدولة الزمنية لتقديم ومناقشة البرنامج الحكومي، حيث تقرر عقد جلسة مشتركة يومه الإثنين 11 أكتوبر 2021 على الساعة الخامسة بعد الزوال لتقديم البرنامج الحكومي من لدن السيد رئيس الحكومة، على أن يعقد المجلس جلسة عمومية يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2021 على الساعة الرابعة بعد الزوال لمناقشة البرنامج الحكومي، تليها مباشرة جلسة الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة. ولترتيب المناقشة ضمن الجلسة المخصصة لمناقشة البرنامج الحكومي، فقد تقرر دعوة ندوة الرؤساء إلى عقد اجتماع يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2021 على الساعة الحادية عشرة صباحاً.

■ جلسة عمومية مشتركة لتقديم الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي .



طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور، عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الإثنين 11 أكتوبر ترأسها رئيسا مجلسي النواب والمستشارين على التوالي السيدين راشيد الطالبى العلمي والنعم ميارة خصصت لتقديم رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش الخطوط الرئيسية للبرنامج الحكومي الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.

وقد استعرض السيد رئيس الحكومة بهذه المناسبة أهم محاور البرنامج الحكومي والتي تهتم بالخصوص الخروج بنجاح من الأزمة المرتبطة بتفشي فيروس (كوفيد 19)، وتحسين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته، والالتزام بتنفيذ مضامين النموذج التنموي الجديد

كما تطرق السيد أخنوش للمبادئ الموجهة الرئيسية للبرنامج الحكومي، وكذا الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021 – 2026، مشيرا أيضا إلى الأولويات التي ستنكب عليها الحكومة وتتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، فضلا عن إرساء علاقة وطيدة للتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

وأكد رئيس الحكومة على أن البرنامج الحكومي يقدم إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة واستشراف المستقبل بعزيمة وثبات، من خلال حزمة إجراءات تبتغي تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والإجراءات التي تضمنتها برامج الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية قصد تقديم إجابة صريحة على أولويات المواطنين والمواطنات.

وأوضح السيد عزيز أخنوش أن البرنامج الحكومي يستمد روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة، مبرزاً أنه مشروع نابع من ثوابت المملكة وراثتها التاريخي وحيوية ثقافتها وتعدد هويتها وتنوع إمكانياتها، مستشرفاً لآفاق التنمية المندمجة والمستدامة.



طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور
والمادة 271 من النظام الداخلي، عقد مجلس
المستشارين يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2021 جلسة
عمومية خصصت لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي
قدّمه السيد رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة
لمجلسي البرلمان يوم الإثنين 11 أكتوبر 2021.

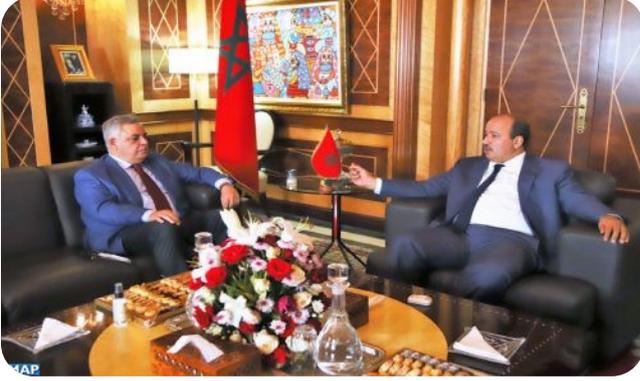
وخلال هذه الجلسة تعاقب رؤساء
ومنسقي الفرق والمجموعات البرلمانية على إلقاء
مداخلاتهم التي أبرزوا فيها، كل من موقعه، مواقفهم من مضامين البرنامج الحكومي.

وفي معرض رده على مداخلات الفرق والمجموعات جدّد السيد أخنوش التأكيد على واقعية البرنامج
الحكومي القائم على توافقات بين الأحزاب الثلاثة المشكلة للأغلبية الحكومية، مؤكدا على ضرورة تظافر جهود الجميع،
أغلبية ومعارضة، للمضي قدما في سبيل تحقيق التنمية المرجوة في ظل الظرفية الراهنة التي تتسم بجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، شدّد السيد عزيز أخنوش
على الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات من أجل خلق
فرص الشغل وتحقيق التنمية للبلاد والرخاء للمواطنين،
مشيرا إلى أن جميع الجهات والجماعات الترابية بالمملكة
يجب أن تكون امتدادا للبرامج والأوراش الوطنية
قصد تنزيلها بالشكل الأمثل على أرض الواقع.



■ رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس الاتحاد العربي للنقابات.



أشاد رئيس الاتحاد العربي للنقابات، السيد مصطفى التاليلي، يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2021، بنجاح الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها المغرب مؤخراً.

وقال السيد التاليلي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب استقباله من قبل رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، إن الهدف من زيارته هو "التهنئة بنجاح المحطات الانتخابية الأخيرة بالمغرب".

وأشار إلى أنه عمل إلى جانب السيد النعم ميارة طيلة السنوات الأخيرة في إطار الاتحاد العربي للنقابات، موضحاً أن "السيد ميارة هو أحد رفاقنا في الحركة النقابية العربية، حيث أنه عضو بقيادتها وأمامتها والمكتب التنفيذي ونائب رئيس الاتحاد العربي للنقابات".

من جانبه، قال السيد ميارة إن السيد التاليلي نقل له تهنئة أعضاء الاتحاد العربي للنقابات، "الذين هناؤا المغرب على نجاحه في جميع الاستحقاقات الفارقة".

وأعرب السيد ميارة عن دعم المملكة للعمل النقابي الجاد والحر والنزيه في العالم العربي، مؤكداً على ضرورة بذل مزيد من الجهود والعمل داخل الاتحاد العربي للنقابات من أجل تحسين وضعية العمال والعاملات في المغرب وفي العالم العربي بشكل عام.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma